دور الاندماج المصرفي في اصلاح نظام المصارف (رؤية استشرافيه في العراق)

حوراء عبد الزهرة جواد(*)

.

المستخلص

يعـد الاندمـاج المصرفي ضـرورة حتمية أمام المصارف لمواجهة المنافسـة الشـديدة في القطاع المصرفي كما ويعد من اهم الطرق التي تؤدي الى زيادة تنافسـية المصارف واكتسـابها مزايا تنافسية عديـدة، كما ويؤدي الاندماج بيـن المصارف الى تحقيق مجموعة من النقاط الاساسـية، وخاصةً فيما يتعلق بأداة المخاطر والتي تعني تقليص حجم الخسائر الى أصغر قدر ممكن.

أوضـح البحث ضآلة عدد الوحدات المصرفية الامر الذي يـؤدي الى انخفاض جودة الخدمات المصرفية نتيجة عدم توفر الامكانيات المادية والتقنية التي تسـهم بذلك، اضافة الى ضعف انتشـار الخدمات المصرفية في الاقتصاد العراقي يعود الى عدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي والامني، ممـا ادى الى ضعف الوعي المصرفي وعدم وصول الاقتصاد العراقي الى المسـتوى العالمي، الامر الذي يتطلب تطوير الخدمات المصرفية ونشرها في القطاع المصرفي في العراق.

يهدف البحث الى التعرف على استراتيجية الاندماج كأحدى استراتيجيات الإصلاح المصرفي التي تهدف الى النهوض بواقع المصارف في العراق وتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها.

وكان مـن اهـم الاسـتنتاجات التي توصـل لها البحث بعد تحليل مؤشـرات المصـارف الحكومية فـي العراق ومقارنتها بمؤشـرات المصارف الاهلية ان المصارف الاهلية تواجه منافسـة شـديدة من قبـل المصـارف الحكومية تقف عائق امام عملية تطور واسـتمرار هـذه المصارف. فضلا عن هيمنة المصارف الحكومية على حركة السـوق المصرفية بشكل واضح ولاسيما في هيكل الودائع المصرفية اذ تجاوزت نسـبة اجمالـي الودائع في المصارف الحكومية والمؤسسـات العامـة (٨٣,٣٪) في حين وصلت هذه النسبة في المصارف الخاصة (١٦,٥٪) خلال مدة البحث أضافة الى أن المصارف

(*) البنك المركزي العراقي

الحكومية تعاني من البيروقراطية الإدارية، ووجود مديونية خارجية بذمة مصرفي الرافدين والرشيد قرابة (٦) مليار دولار نتيجة توسطها لفتح اعتمادات مستندية، وإصدار خطابات ضمان، وحوالات استيرادية خاصة بدوائر الدولة وشركات القطاع العام، فضلاً عن خسائر الحرب، وضآلة رؤوس أموالها باستثناء المصرف العراقي للتجارة، والمصرف الصناعي إضافة الى فروقات أسعار الصرف وخسائر استبدال العملة العراقية القديمة بالطبعة الرابعة عشرة الجديدة التي تم استبدالها للفترة من ٢٠٠٣/١٠/١ لغاية ٢٠٠٤/٤/١ وبالتالي فأن هذا يؤثر على المنافسة بينها بين المصارف الخاصة.

اما اهم التوصيات هي ضرورة قيام البنك المركزي بالإضافة الى اجراءاته السابقة بالنهوض بالقطاع المصرفي بالعديد من الإجراءات التي تهدف الى تشجيع المصارف العراقية على الاندماج لتكوين مصارف أكثر قدرة على مواجهة التحديات والتهديدات المحيطة بها، منها حوافز مالية وحوافز ضريبية من خلال زيادة وعي المصارف العراقية بجدوى عمليات الاندماج مع مصارف أخرى، والمزايا والمكاسب المتحققة من عمليات الاندماج في ظل الظروف والتحديات التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية العراقية.

الكلمات الافتتاحية: -الاندماج المصرفي، الآثار الإيجابية والسلبية للاندماج المصرفي، دوافع الاندماج المصرفي العربي، التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي.

المبحث الأول
(منهجية البحث)
المقدمة

نتيجة التطورات التي حدثت في العقد الأخير من القرن الماضي نشأت تغيرات متوالية وعلى مختلف جوانب الحياة غيرت بدورها من طبيعة الاقتصاد العالمي وولدت تحديات امام السياسة الاقتصادية الكلية منها ظهور اتجاهات العولمة وانفتاح الاسواق المالية العالمية بموجب اتفاق تحرير الخدمات المالية المصرفية كترسيخ لظاهرة العولمة والتحرر من القيود والتطور الهائل في الابتكارات التكنولوجية في قطاع الاتصالات والخدمات الالكترونية ، وسعي الكل للفوز بعضوية منظمة التجارة العالمية على اختلاف أنظمتهم السياسية كونها منطلقاً اقتصادياً عالمياً .

يتضمن هذا البحث التركيز على استراتيجية الاندماج كأحدى استراتيجيات الإصلاح المصرفي لمواجهة التحديات التي تعترض العمل المصرفي وابرزها الازمة العالمية المصرفية (أزمة الرهن العقاري) التي حصلت عام ٢٠٠٨، وذلك من خلال توفير الحوافز المتنوعة للمصارف المندمجة مع ترك الخيار للبنك المركزي في تقرير حالات الاندماج القسري بما يخدم الاقتصاد الوطني ويحقق الاستقرار في الجهاز المصرفي، وعلى الرغم من أهمية الاندماج المصرفي والمزايا المتحققة عنه الاَ انه لن يرقى الى مستوى يضمن الحل لكافة التحديات التي تواجه العمل المصرفي، لذلك لا بد من النظر اليه ضمن استراتيجية للإصلاح المصرفي التي تستند الى اصلاح الأجهزة المصرفية في الداخل، وإعادة هيكليتها بما يؤدي الى رفع الكفاءة المصرفية وتدعيم الملاءة المالية وتطوير التشريعات المصرفية بما يحقق هذا الهدف.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كون الاندماج المصرفي يعدَ وسيلة فاعلة في تحقيق النمو الاقتصادي اذ تلجأ اليه المصارف من اجل تثبيت مركزها في السوق وضمان متانتها للاستفادة من مبدأ كبر حجمها واحتلال مساحة أكبر واوسع في السوق الاقتصادية.

هدف البحث

التعـرف على اسـتراتيجية الاندمـاج كأحدى اسـتراتيجيات الإصلاح المصرفي التـي تهدف الى النهوض بواقع المصارف في العراق وتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها.

مشكلة البحث

واجه القطاع المصرفي في العراق تحديات عديدة انعكست على عمله وادائه المالي، وإحدى اهم الخيارات المتاحة امام المصارف سواء كانت حكومية أم خاصة هي الاندماج فيما بينها، أو مع مصارف اجنبية بهدف تعزيز قدرتها التنافسية، واستمرارها بالعمل في السوق المصرفي لتقديم خدمات مصرفية حديثة وبجودة أفضل، وتكاليف أقل.

فرضية البحث

يوفر الاندماج بين المصارف فرصة حقيقية لأحداث إصلاحات مصرفية في ظل التحديات والتهديدات المحيطة بها.

منهجية البحث

تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي في تحليل واقع المصارف العربية إضافة الى استخدام المنهج الاستقرائي في بعض الجوانب

هيكل البحث:

يقسم البحث الى أربعة مباحث وكما مبين:

أ- منهجية البحث
ب- الإطار النظري
ت- الجانب العملي (التحليلي)
ث- الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الثاني: –

الإطار النظري للاندماج المصرفي

أولاً: - مفهوم الاندماج المصرفي

يقصـد بالاندمـاج المصرفي « اتفاق يؤدي الى اتحاد مصرفين او أكثـر وذوبانهما ارادياً في كيان مصرفـي واحـد يكون الكيان الجديد ذا قـدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهـداف كان لا يمكن ان تتحقـق قبـل إتمام عملية تكوين الكيـان المصرفي الجديد، حيث يعتبر الاندماج أحد الآليات الأساسـية لتحقيق سوق مصرفية أكثر تنافسية وأكثر تكاملاً.

يتبين من المفهوم أعلاه ان الاندماج عبارة عن عملية انتقال من وضع تنافسي معين الى وضع تنافسي أفضل لتحقيق ثلاثة ابعاد رئيسة هي: – (د.عبد المطلب عبد الحميد،٢٠١٥،ص٢١)

البعد الأول: - يوفر المزيد من الثقة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين.

البعد الثاني: - خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد، يزيد من قدرة المصرف على صناعة الفرص الاقتصادية وتنفيذها.

البعد الثالث: - اعلان كيان اداري جديد يمتلك رصيد متراكم من الخبرة ليؤدي وظائف المصرف بدرجة اعلى من الكفاءة.

ثانياً: - أنواع الاندماج المصرفي

للاندماج المصرفي عدة أنواع ندرج منها ما يأتي: -

١- الاندماج الافقي (Horizontal Mergers)

يتم بين بنوك تعمل في نفس النشاط أو أنشطة مترابطة فيما بينها كالبنوك التجارية، وبنوك الاستثمار او البنوك المتخصصة.... الخ، وذلك للعمل على زيادة النصيب السوقي لها.(عبد الرحمن عبيد جمعة،٢٠١٤،ص٣)

٢- الاندماج الرأسي (Vertical Mergers)

يتم من خلال الاندماج بين المصارف الصغيرة في مناطق معينة وبين مصارف رئيسة في مدن كبيرة، بحيث تكون المصارف الصغيرة وفروعها امتداداً للمصرف الكبير ويساعد هذا النوع من الاندماج على التقليل من تكاليف العمليات المالية. (سجى فتحي محمد،٢٠١٤،ص١٦١)

٣- الاندماج المختلط (Conglomerate Mergers)

يحدث هذا النوع من الاندماج نتيجة ظروف المنافسة السائدة بين الاحتكارات التي تقف وراءها الثورة التكنولوجية، وما ينتج عنها من عدم تساوي في المنافع والارباح من استخدام منجزات تلك الثورة، وهذا النوع يحدث لعدة أغراض منها ما يحدث لغرض توسيع خطوط الإنتاج القائمة باستخدام عناصر الإنتاج نفسها أو تخفيضها، ومنها ما يحدث لغرض توفير انسياب الدعم المالي، وهذا النوع يمارس وفق التخطيط الاستراتيجي، ولا يشارك في قرارات الاستخدام، وهنالك اندماجات تهدف الى السيطرة على القرارات وتولي المسؤولية الإدارية، والسيطرة المالية، وتلعب دوراً في اتخاذ القرارات، وتقديم الخبرات الوظيفية للوحدات العاملة. (عبد الكريم جابر العيساوي،٢٠٠٧،ص٢١-٢٢)

٤- الاندماج الارادي (Friendly Merger)

يشمل هذا النوع تطابق الإدارة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات المصارف المشاركة في الاندماج وبهدف تحقيق مصلحة مشتركة. (د.طارق عبد العال حماد،٢٠١١،ص٩٥)

٥- الاندماج العدائي (Hostile Merger)

وهذا النوع من الاندماج يتم بين المصارف بطريقة غير ودية وضد رغبات مجالس الادارات

ويحصـل فـي حالة وجود ادارة غير فعالة في احدى المصارف، عندئذ تسـعى المصارف الناجحة في السـوق للسيطرة على المصارف الخاسـرة من خلال تغيير ادارتها غير الفعالة بأخرى تتميز بالكفاءة والفاعلية.(أثير عبد الامير المشهدي،٢٠٠٦،ص٥٤)

ثالثاً: - نظريات الاندماج المصرفي

اولاً: - نظرية الكفاية

تشـير هذه النظرية الى ان عملية الاندماج والاشكال الأخرى لإعادة تخصيص الأصول هامة جداً من ناحية كونها تحقق منافع اجتماعية وهي تشـمل بصفة عامة تحسـين أداء الإدارة او تحقيق صيغة للتعـاون (الاندمـاج) وان وصف النتائج يكون كتأثير المعادلة (١+٢=٤) وتشـير هذه المعادلة الى ان دمج المؤسستين سيكون أكثر ربحية من مجموع ارباح كل منهما على حدة بفعل التناغم(synergism) . (د.طارق عبد العال حماد،٢٠١١،ص٤١)

ثانياً: - نظرية الازعاج أو القلق

يحدث الاندماج وفق هذه النظرية في حال وجود تباين في التقييم بين كل من البائع والمشـتري في فتـرات الازمـات الاقتصادية، بالإضافة الى التباين في تقدير حجم المخاطـر الناتجة عن تلك التقلبات الاقتصادية.(مطاي عبد القادر،٢٠١٠،ص١١٩)

ثالثاً: - نظرية المعلومات والارشادات

تعتمـد هـذه النظرية على ان العـروض الاندماجية تتجه نحو إعادة التقييم للأعلى وفي حال فشـل العرض المقدم يتم إعادة النظر فيه، وان المعلومات الجديدة تتولد نتيجة لعرض الاندماج فتستمر عملية إعادة التقييم، ويمكن التمييز بين شكلين من اشكال المعلومات الافتراضية: -

١- ان عـرض الاندمـاج هذا يقدم معلومات تشـير الى ان أسـهم المصرف المسـتهدف قد قدرت بصورة خاطئة وان العرض يستعجل السوق لأعاده تقييم هذا المصرف.

٢- ان الاندمـاج يثيـر المصـرف المسـتهدف لتنفيـذ اسـتراتيجية اعمـال خاصة به. (بوشـلاغم فتيحة،رقياق حنان،٢٠١٥،ص٣٦)

رابعاً: - اعتبارات ضريبية

إذا كانت ربحية المنشـأة تقع في شـريحة ضريبية عالية، فقد يكون من صالح ملاكها شراء منشاة خاسرة وإدماجها، رغبة في التأثير على الوعاء الضريبي للمنشأة المشترية. بل قد تعمد منشأة تعرضت لخسـائر في سنة ما لشراء منشـاة رابحة حتى تسـتفيد من الوفورات الضريبية عن الخسائر فورا أي دون ترحيلها الى سـنوات مقبلة، إذ اَنّ المنشـأة تمتلك حماية ضريبية محتملة ولكنها لا تمتلك الأرباح للاسـتفادة من هذه الوقاية كذلـك قد يؤدي الاندماج الى اتاحة الفرصة للتمتـع بالمزيد من الوفورات الضريبية فالاندماج عادة ما يسفر عن تخفيض حجم المخاطر التي تنطوي عليها عمليات المنشأة مما يزيد من طاقتها الافتراضية ويتيح لها فرصة الاسـتمتاع بالمزيد من وفورات الضريبة لفوائد القروض.
(فراس حسين علي الصفار،٢٠٠٩،ص٢)

خامساً: - ترحيل خسائر التشغيل الصافية والائتمان الضريبي

يمكن للمصرف الذي يكون لديه خسائر ضريبيه متراكمة ان يلجأ الى الاندماج مع مصارف أخرى تحقق مكاسب إيجابية.(عبد المطلب عبد الحميد،٢٠١٥،ص٧٦)

سادساً : - الآثار الإيجابية والسلبية للاندماج المصرفي

الآثار الإيجابية

تحقق عملية الاندماج المصرفي العديد من المزايا المالية والاستراتيجية للمصارف، اذ تؤدي الى تنشيط عمل المصارف مما تساهم في حصول جميع الاطراف المندمجة على فوائد متعددة سواء من الناحية الاجتماعية أم الاقتصادية أم المالية ويمكن ايجاز فوائد الاندماج بالآتي: -

١- ارتفاع تصنيف المصارف المندمجة: - يترتب على الاندماج بين مصرفين وضع المصرف الجديد الناتج عن هذا الاندماج في تصنيف أو تقييم ائتماني أفضل من قبل المراسلين ومؤسسات التصنيف الائتماني. (بوشلاغم فتحية، رقيان حنان،٢٠١٥،ص٣٨)

٢- مزايا الحجم الكبير: - ينتج عن الاندماج خفض المستويات الإدارية والعمليات التشغيلية المزدوجة، مما يؤدي الى خفض كلف المصرف مقارنة بإيراداته، وبالتالي تصبح كفؤه أكثر. (سجى فتحي محمد،٢٠١٤،ص١٦٢)

٣- دوافع إدارية وتنظيمية: - ترتبط هذه الدوافع بنشاط الاندماج بعملية خفض الإنتاج وتنويعه والتخلص من الإدارات غير الكفؤة، اذ ان لدى السلطات النقدية والحكومية اهدافاً تنظيمية قد تكون السبب الرئيسي للحصول على الاندماج المصرفي او التشجيع عليه، فضلاً عن ان هنالك رغبة في تقليل عدد المصارف عن طريق التخلص من المصارف المتعثرة، فالجهاز المصرفي يعتبر بمثابة عصب النشاطات الاقتصادية المختلفة وتكون مسألة الحفاظ على سلامته وكفاءته مسؤولية وطنية. (عبد الكريم جابر شنجار العيساوي،٢٠٠٧، ص٤٤٥)

٤- إعادة هيكلة المصارف المندمجة: - ينتج عن الدمج التحسن المنشود في الكفاءة الإنتاجية للمصارف المندمجة شريطة ان يكون لدى المصرف الحائز الإدارة القوية والقدرة على الاستفادة من الإيجابيات الكامنة وتفعيلها وهو ما يأخذ شكل إعادة أي إعادة تنظيم المؤسسة وادارتها بحيث تؤدي الاعمال المنوطة بها بطريقة أكثر كفاءة.(يوشلاغم فتحية رقيان حنان،٢٠١٥،ص٣٨)

الآثار السلبية: -

١- قد تنتج عن عملية الاندماج أوضاع احتكارية وشبه احتكارية في المؤسسات المصرفية والمالية.

٢- اختفاء دوافع تنظيم العمل الإداري وتطويره، مما يؤثر سلباً على سير العمل المصرفي بصفة خاصة والنشاط الاستثماري بصفة عامة.(ايناس عباس محمد،،ص٩)

٣- قد يؤدي كبر حجم المصرف الجديد الناتج عن عملية الاندماج الى ترهل في كوادره وبالتالي عدم الاهتمام بالعملاء ذوي الودائع الصغيرة والمتوسطة، وقد يؤدي هذا الى انصرافهم الى مصارف أخرى، ومن ثم انخفاض حجم اعماله بالنسبة الى تكاليفه.

٤- فقدان عدد من الموظفين وظائفهم او تغيير درجتهم الوظيفية، وهذا الأمر ينعكس سلباً على أداء

العمل والإدارة والإنتاجية في المصرف الجديد.

٥- حدوث اختلالات في السوق المصرفي واختفاء دوافع تنظيم العمل الإداري وتطويره، مما يؤثر سلباً على سير العمل المصرفي بصفة خاصة والنشاط الاستثماري بصورة عامة.(قناد أسماء،٢٠١٣،ص٤٢)

المبحث الثالث:

- عمليات الاندماج في القطاع المصرفي العربي

شهدت الدول العربية العديد من الاندماجات المصرفية اقتصرت فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحدة ولم تظهر اندماجات بين هذه الدول، والجدول التالي يظهر الاندماج المصرفي عربياً: -

جدول (١)
يوضح الاندماجات المصرفية في الدول العربية

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدامج
١٩٩٣-١٩٩٩	لبنان	٢٣ حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
١٩٩١-١٩٩٩	مصر	١٧ حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
١٩٩٨	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
١٩٩٤ ١٩٩٨	سلطنة عمان	حالتان	البنك الأهلي العماني بنك عمان والبحرين والكويت	بنك مسقط بنك عمان التجاري
١٩٩٨	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
١٩٩٨	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
١٩٩٧ ١٩٩٩	السعودية	حالتان	بنك القاهرة السعودي البنك السعودي المتحد	البنك السعودي التجاري المتحد البنك السعودي الأمريكي
١٩٩٩	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي

المصدر: يوزعرور عمار، دراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، ص١٤٣

نلاحـظ من الجدول أعلاه بـأن لبنان كانت أكثر الدول العربية في حـالات الاندماج المصرفي، اذ بلغـت تلـك الحالات (٢٣) حالة في لبنان، ثم تأتي مصر في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد الاندماج فيها (١٧) حالة، في حين حدثت عملية اندماج واحدة في كل من تونس والمغرب والبحرين، كما ان هنالك حالتي اندماج في كل من سلطنة عمان والسعودية.

المطلب الأول: –

دوافع الاندماج المصرفي العربي

هنالك العديد من الدوافع للاندماج المصرفي، اما ان تكون لمعالجة خلل أو تحسين وضع اقتصادي أو مصرفي أو لغرض المنافسـة وتحقيق مكاسـب ومنافع ومزايا اقتصادية أفضل في المسـتقبل، واهم هذه الدوافع ما يأتي: -

– تحقيق وفورات الحجم الكبير: –

تحقيـق مزايا عديدة تتجمع في تحقيق وفورات الحجم كتحسـين الربحية، زيادة القدرة التنافسـية وبالتالي القدرة على مواجهة المخاطر المصرفية. (قناد أسماء ،٢٠١٣،ص٣٢)

- دوافع النمو والتوسع: -

ان زيـادة عـدد المصارف وفروعها في داخل الدولة وخارجهـا يتم من خلال التوجه نحو عمليات الاندماج، وهو يعد من أفضل وسـائل النمو والتوسع، وخاصة في حالة تقنين فتح فروع جديدة من قبل السلطات النقدية، لأن فتح فرع جديد يحتاج الى وقت وجهد للوصول الى عملاء جدد.

- دوافع أخرى تمثلث بالآتي:

– التذبذبـات الاقتصادية والتـي تحدث على فترات مختلفة والتي تـؤدي في بعض الأحيان الى مجابهة مشاكل قد تستعصي على البنوك ذات الموارد المحدودة نظراً لحجمها المتواضع مقارنة بالبنوك الكبيـرة التـي تكونت من الاندماجات هذه الظروف قد تدفع البنـوك الصغيرة الى ضرورة التفكير في الاندماج لخلق قاعدة رأسـمالية كبيرة تستطيع مواجهة العوامل الاقتصادية والظروف الاستثنائية. (ايناس عباس محمد،،ص٦)

– تنويع محفظة الأوراق نتيجة تجمع الموارد وتوظيفها بشكل واسع. (قناد أسماء،٢٠١٣،ص٣٢)

- التكنولوجيا التي أدت الى قيام الدول النامية لفتح أبواب الاستثمار امام مثل تلك المصارف.

.المطلب الثاني: –

نتائج الاندماج المصرفي في الدول العربية من حيث مؤشـرات (السـيولة، أسـعار الفائدة، الشمول المالي وغيرها)

تحسـن أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام ٢٠١٩ على مستوى الدول العربية حيث أظهرت البيانات المجمعة للمصارف العربية تحسـناً في كل من اجمالي الموجودات واجمالي الودائع واجمالي القروض والتسهيلات والقواعد الرأسمالية المقومة بالدولار، حيث سجل معدل نمو السيولة على مستوى

الدول العربية ارتفاعاً من ٥,٦٪ عام ٢٠١٨ الى ٦,٨٪ عام ٢٠١٩، سجلت معدلات نمو السيولة أعلى مستويات زيادة خلال عام ٢٠١٩ في ثلاث دول عربية تشمل قطر والبحرين والعراق، حيث نمت السيولة المحلية في هذه الدول بما يتراوح ٨,٦ الى ٩ نقاط مئوية خلال عام ٢٠١٩، يعكس هذا النمو تحسن مستويات الائتمان المحلي في كل من العراق وقطر وارتفاع صافي الأصول الأجنبية في البحرين، وقد ابقى البنك المركزي العراق على سعر فائدة ثابتاً عند ٤٪، تحرص السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي على الحفاظ على الاستقرار السعري وكبح جماح التضخم بغية توفير الأرضية المناسبة لدعم عملية التنمية الى جانب العمل على اغلاق الفجوة بين سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي اعتماداً على الإجراءات والتعليمات التي تنظم عمل نافذة بيع العملة الأجنبية.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٢٠، ص ص١٣٩- ١٤١)

كما ساهمت التطورات الإيجابية في أسواق النفط العالمية، من حيث مواصلة أسعار النفط اتجاهها التصاعدي، في تعزيز الوضع المالي في الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسة للنفط التي شهدت زيادات كبيرة في حصيلة الإيرادات البترولية خلال عام ٢٠١٨، وكان لعودة التعافي الاقتصادي في عدد من الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، وأن كان بوتيرة بطيئة، والإصلاحات الضريبية التي تم تنفيذها، دوراً كبيراً في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية في هذه الدول. في ضوء ما تقدم، ارتفع اجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية مجتمعة بنسبة حوالي ١٩٪ ليصل الى حوالي ٧٨٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨، ما يمثل حوالي ٢٩,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٨، بينما ارتفع اجمالي الانفاق العام للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي ٨,٦٪ ليصل الى حوالي ٨٩٩,٧ مليار دينار، ما نسبته ٣٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٩، ص١٩٥)

شهدت مستويات الشمول المالي في الدول العربية تحسناً خلال فترة (٢٠١١-٢٠١٧) بفعل الجهود المبذولة في هذا الصدد التي ساهمت في زيادة نسبة السكان المشمولين مالياً في الدول العربية على مستوى عدد من المؤشرات، حيث ارتفعت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية الى اجمالي السكان البالغين من ٢٢,٣٪ عام ٢٠١١ الى ٣٧,٢٪ عام ٢٠١٧، كما ارتفعت نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض في المؤسسات المالية من ٤,٨٪ عام ٢٠١١ الى ٥,٤٪ عام ٢٠١٧، كما شهدت نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات ايداع في المؤسسات المالية ارتفاعاً من ٦,٢٪ عام ٢٠١١ الى ٨,٧٪ عام ٢٠١٧، لكن ورغم التحسن المشار اليه اعلاه سابقاً الا انه لا تزال المنطقة العربية من اقل المناطق الجغرافية من حيث مستويات الشمول المالي على مستوى عدد من المؤشرات ذات العلاقة ومنها:- (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٩، ص ص١٩٥-١٩٨)

١. الحسابات في المؤسسات المالية: -

على مستوى الدول العربية حقق هذا المؤشر اعلى مستوى له في عدد من دول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية حيث فاقت نسبة المؤشر ٧٠٪ من السكان، حيث بلغت في الامارات ٨٨,٢٪، والبحرين ٨٢,٢٪، والكويت ٧٩,٨٪ والسعودية ٧١,٧٪، في المقابل سجلت الدول النفطية الاخرى بخلاف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معدلات اقل للشمول المالي بلغت ٦٥,٧٪ في ليبيا، و٤٢,٨٪ في الجزائر، و٢٢,٧٪ في العراق، بينما سجلت الدول المستوردة للنفط معدلات اقل للشمول المالي.

٢. حسابات الاقتراض: -

حقق هذا المؤشر اعلى مستوى له في عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إذ سجلت نسبة الافراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض الى اجمالي السكان البالغين ١٨,٩٪ في الامارات، و١٦,٨٪ في البحرين، وبلغت ١٦,٥٪ في الكويت، و١١,٢٪ في السعودية، وبالمقابل سجلت الدول النفطية الاخرى معدلات اقل حيث بلغت ٥٪ في ليبيا و٣٪ في العراق، في حين سجلت نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات اقتراض اعلى مستوياتها في الدول المستوردة للنفط حيث سجلت في كل من الأردن ولبنان ١٧٪.

٣. حسابات الايداع: -

حقق هذا المؤشر مستويات مرتفعة في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثل البحرين التي بلغت فيها النسبة ٣٠,٧٪ والامارات ٢٨,٧٪، والكويت ٢٦,٦٪ كما يرتفع المؤشر في بعض الدول النفطية الاخرى مثل ليبيا حيث يبلغ ١٧,١٪ بينما حققت الدول المستوردة للنفط معدلات منخفضة نسبياً بلغت ٢١,٢٪ في لبنان و١٨,٣٪ في تونس و١٠,١٪ في الاردن و٩,١٪ في موريتانيا و٦,٣٪ في المغرب و٦,٢٪ في مصر.

٤. بطاقات الائتمان: -

سجلت الامارات اعلى نسبة لاستخدام البطاقات الائتمانية على مستوى الدول العربية، حيث بلغت نسبة البالغين المستخدمين لبطاقات الائتمان ٤٥,٤٪، تلتها البحرين بنسبة ٢٩,٨٪ ثم الكويت بنسبة ٢٢,٣٪، والسعودية بنسبة ١٦,٣٪ تلتها من الدول النفطية الاخرى ليبيا ١٠,٣٪، أما على مستوى الدول المستوردة للنفط، حققت لبنان اعلى نسبة بلغت ١٤,٩٪ ثم تونس بنسبة ٧,١٪ وبلغت النسبة في مصر وموريتانيا ٣,٣٪ و٢,٥٪ في الأردن.

٥. النفاذ الى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف النقال: -

حققت أربع دول عربية معدلات مرتفعة لاستخدام الانترنت والهاتف النقال في المعاملات المالية والمصرفية وهي الامارات بنسبة ٤٦,٦٪ والبحرين بنسبة ٢٩٪ والكويت بنسبة ٢٣,٨٪ والسعودية نسبة ٢٥,٧٪ في حين تراوحت نسبة المستخدمين في الدول العربية الاخرى ما بين ١,٥٪ في المغرب و٧,٩٪ في ليبيا.

المبحث الرابع: -

الاندماج المصرفي في العراق

يمارس القطاع المصرفي دوراً بارزاً في عملية البناء والتنمية الاقتصادية من خلال رفع مستويات الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره في زيادة الناتج القومي والدخل ورفاهية المجتمع، الاّ ان الجهاز المصرفي في العراق يعاني من العديد من المشاكل والتحديات مما أضعف دوره المصرفي في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الأول: -

تحليل هيكل الجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

يتكون الجهاز المصرفي العراقي من مصارف تجارية بلغ عددها (٧٦) مصرفاً نهاية عام ٢٠٢٠، شملت (٧) مصارف حكومية وهي: -

(٣) مصارف تجارية

(٣) مصارف متخصصة

(١) مصرف إسلامي حكومي

(٦٩) مصرفاً (خاصاً)، تتضمن (٢٤) مصرف تجاري محلي و(١٦) مصرف أجنبي و(٢٧) مصرف إسلامي محلياً و(٢) مصارف إسلامية اجنبية.

– سجل اجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال عام ٢٠٢٠ ارتفاعاً بنسبة (٩٪) ليسجل مبلغ قدره (١٦,٩) تريليون دينار عام ٢٠١٩ مقابل (١٥,٥) تريليون دينار عام ٢٠١٩.

– تشير البيانات المالية للمصارف التجارية في العراق نهاية عام ٢٠٢٠ الى تحسن طفيف في الأداء المصرفي من خلال الموجودات (المطلوبات) بنسبة (١١,٢٪) قياساً بعام ٢٠١٩ لتصل الى (١٢٤) تريليون دينار عام ٢٠٢٠ مقابل (١٢٠,١) تريليون دينار نهاية عام ٢٠١٩ كما يظهر في الجدول ادناه وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة عدة أسباب تمثلت بالآتي: (البنك المركزي العراقي،دائرة الإحصاء والأبحاث،٢٠٢٠، ص٣٤-٣٩)

١- سجلت الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي انخفاضاً بلغت نسبته (-١٤,٩٪) لتبلغ (٢٧,٨) تريليون دينار مقابل (٣٢,٦) تريليون دينار نهاية عام ٢٠١٩ لتسجل نسبة مساهمة بلغت (٢٢,٤٪) من مجموع موجودات المصارف.

٢- ارتفاع الموجودات الأجنبية والموجودات الأخرى، يلاحظ وجود ارتفاعاً في جانب الموجودات الأجنبية التي تتضمن (الاستثمارات الأجنبية للمصارف التجارية وارصدتها المدينة لدى المصارف التجارية خارج العراق) بنسبة (١٨,٥٪) لتصل الى (٢٦,٧) تريليون دينار مقابل (٢٢,٥) تريليون دينار نهاية عام ٢٠١٩ وبنسبة مساهمة بلغت (٢١,٥٪)، في حين سجلت الموجودات الاخرى

انخفاضاً بنسبة (-١٠٪) عام ٢٠٢٠ لتسجل (٤) تريليون دينار مقابل (٤,٤) تريليون دينار في نهاية ٢٠١٩ وبنسبة مساهمة (٣,٢٪).

أما بخصوص ديون الحكومة فقد سجلت انخفاضاً بنسبة (-٥,٧٪) قياساً بالعام السابق حيث بلغ رصيد ديون على الحكومة مبلغ (٢٥,٥) تريليون دينار بعد ان كان الرصيد (٢٧) تريليون دينار عام ٢٠١٩ وتشكل نسبة مساهمة (٢٠,٥٪) من مجموع موجودات المصارف واغلبها الحكومية.

٣- ارتفاع جانب المطلوبات بنسبة (٣,٢٪) مقارنة بعام ٢٠١٩، ويعود هذا الارتفاع الى ارتفاع الودائع الحكومية بنسبة (١٠,٥٪) لتصل الى (٣٧,٢٪) تريليون دينار مقابل (٣٣,٧) تريليون دينار نهاية عام ٢٠١٩ لتسجل اعلى نسبة مساهمة بلغت (٣٠٪) من مجموع مطلوبات المصارف

أما بخصوص الودائع الحكومية لدى المصارف فقد سجلت انخفاضاً بلغت نسبته (-٣,٨٪) لتسجل (٣٤,٤) تريليون دينار نهاية عام ٢٠١٩ وبنسبة مساهمة بلغت (٢٧,٧٪) من مجموع المطلوبات وذلك نتيجة انخفاض الإيرادات الحكومية والتراجع في الكميات المصدرة من النفط الخام والتي اثرت على الإيرادات لعام ٢٠٢٠ ، أما بخصوص ودائع التوفير والثابتة فقد انخفضت بنسبة (-٠,٦٪) لتصل الى (١٦,٣٪) تريليون دينار مقابل (١٦,٤) تريليون دينار لعام ٢٠١٩ ولتسجل نسبة مساهمة (١٣,٢٪)، كما انخفضت ودائع الاعتمادات والكفالات بنسبة (-١٠,١٪) لتصل الى (٢,٥) تريليون دينار مقابل (٢,٧) نهاية عام ٢٠١٩ لتسجل نسبة مساهمة بلغت (٢٪)، كما سجلت المطلوبات الأجنبية انخفاضاً بلغت نسبته (-٧,٤٪) لتصل الى (٠,٧) ترليون دينار مقابل (٠,٨) ترليون دينار لتسجل نسبة مساهمة بلغت (٠,٦٪) من اجمالي المطلوبات الأجنبية، وسجلت المطلوبات الأجنبية انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (-٧,٤٪) لتصل الى (٠,٧) تريليون دينار مقابل (٠,٨) تريليون دينار لتسجل نسبة مساهمة بلغت (٠,٦٪) من اجمالي المطلوبات الأجنبية.

٤- ارتفع النقد في الصندوق الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها لمواجهة طلبات السحب اليومي وباقي احتياجاتها المختلفة بنسبة بلغ (٤٤٪) لتصل الى (٦) تريليون دينار مقابل (٤,٢) تريليون دينار لعام ٢٠١٩، وبنسبة مساهمة (٤,٩٪) من مجموع الموجودات.

وفيما يلي اهم الملامح الأساسية التي اتصف بها الجهاز المصرفي العراقي: -

أولاً: - تطور حجم الودائع

تعد الودائع من اهم مصادر التمويل للمصارف التجارية، لذلك تحرص المصارف على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري ومعالجة الاكتناز بعد تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع وممارستها لعملها في عام ٢٠٢٠ مما خلق اطمئناناً لدى جمهور المودعين وشجع المكتنزين على إيداع مدخراتهم لدى المصارف، اذ سجلت ارتفاعاً بوتيرة مستمرة في اجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق من عام ٢٠٠٤ اذ بلغت ما مقداره (٣,٣٩٦,٦٨٠) مليون دينار بميل حدي بلغ (١٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وحتى عام ٢٠١٣ اذ بلغت (٥٨,٨٩١,١٤٤) مليون وان هذا الارتفاع طبيعي بسبب توسع القطاع المصرفي في العراق من سنة لأخرى وزيادة عدد الفروع بشكل ملموس فضلاً عن الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي

والمالي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة، ثم اخذت الودائع بالانخفاض من عام ٢٠١٤ الى ان وصلت عام ٢٠١٦ ما مقداره (٥٣,٨٠٦,٥٧٨) مليون دينار اذ بلغ الميل الحدي للودائع (-١١٪)، بعد ذلك سجل رصيد الودائع ارتفاعاً مستمر من عام ٢٠١٧ اذ بلغ (٥٨,٤٩٢,٤٥٧) مليون دينار الى ان وصل عام ٢٠١٩ ما مقداره (٧١,٣٨٣,٤٠٠) مليون دينار مع انخفاض الميل الحدي للودائع اذ بلغ (-١١٪)، وفيما يلي ندرج جدول يوضح هيكل الودائع للقطاع المصرفي في العراق:

جدول (٢)

هيكل الودائع للقطاع المصرفي في العراق والميل الحدي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

المبالغ (مليون دينار)

البيان السنوات	اجمالي الودائع في المصارف الحكومية والمؤسسات العامة	اجمالي الودائع في المصارف الخاصة	اجمالي الودائع	الناتج المحلي الاجمالي	الميل الحدي للودائع*
2004	1,913,482	1,483,198	3,396,680	53,235,000	-
2005	4,123,071	3,237,087	8,489,902	73,533,000	4,4-
2006	12,177,046	4,751,249	16,928,295	95,588,000	5,6-
2007	16,786,388	9,402,538	26,188,926	111,504,000	6,9-
2008	22,909,288	11,615,671	34,524,959	157,026,061	7,6-
2009	25,896,259	12,686,218	38,582,477	130,642,187	12-
2010	42,461,140	5,486,092	47,947,232	158,521,511	8,2-
2011	49,802,000	6,348,094	56,150,094	217,327,107	10,2-
2012	53,382,546	8,623,389	62,005,935	254,225,490	15,5-
2013	58,891,144	9,964,343	68,855,487	273,587,529	18,5-
2014	64,376,209	9,697,127	74,073,336	266,420,384	19,9-
2015	55,230,846	9,113,215	64,344,061	199,715,699	20,2-
2016	53,806,578	8,592,155	62,398,733	203,869,832	13,7-
2017	58,492,457	8,556,174	67,048,631	225,722,375	13,6-
2018	66,095,110	10,798,817	76,893,927	251,064,479	14,8-
2019	71,383,400	10,723,025	82,106,425	266,190,571	16,8-

المصدر:- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات صادرة من:-

البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة، صفحات متعددة.

التغير في الودائع

*** الميل الحدي للودائع= ــــــــــــــــــــــــــــــ *100%**

التغير في الناتج المحلي الإجمالي

ومــن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان المصارف الحكومية تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي العراقي حيث ان ودائع الحكومة*هي فقط في المصارف الحكومية وتســجل نســبة مساهمة عالية من اجمالي الودائع لديها، في حين لم تســتطيع المصارف الخاصة ان تتخطى نسبة (١٦,٥٪)

من اجمالي الودائع المجمعة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) ويعود ذلك الى انعدام الثقة لدى الجمهور في هذا النوع من المصارف مما جعل المودعين يترددون في إيداع أموالهم لديها. وللحكم على مدى إيجابية ارتفاع حجم الودائع المصرفية، ومن خلال معرفة الميل الحدي للودائع المصرفية والذي يقيس معدل التغير في الودائع المصرفية الناتج عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال هذا المؤشر تستطيع المصارف ان تحدد مدى قدرتها في تغير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك والشكل البياني التالي يوضح كيفية تغيير الودائع في المصارف الحكومية والمصارف الخاصة:-) سلمان، هلال،٢٠١٥،ص١٧٤)

الشكل (١)

اجمالي الودائع في المصارف الحكومية والخاصة

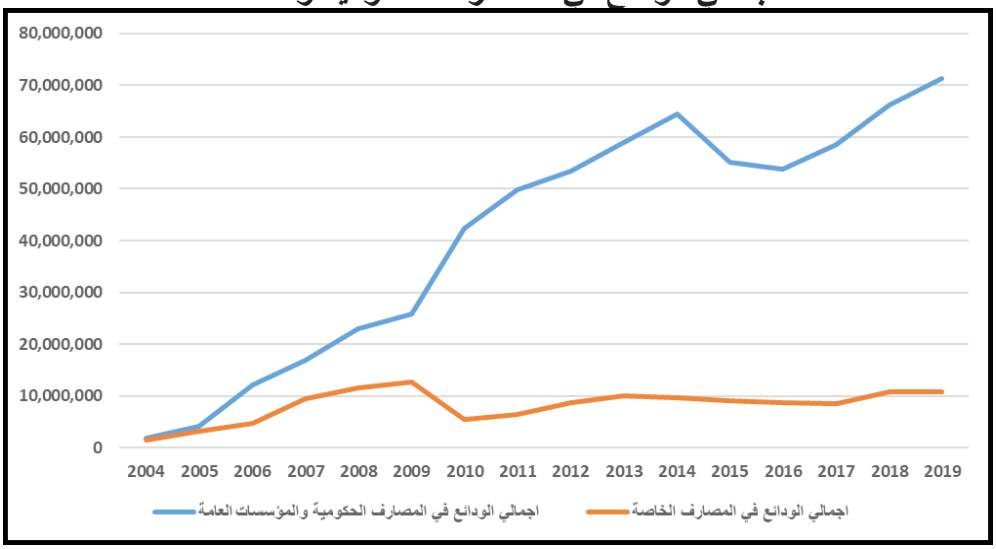

* يصنف صندوق النقد الدولي الودائع الحكومية ضمن عرض النقد الاوسع (M3) لكونها قصيرة الاجل، وعرضة للسحب السريع بقرار من الوزير ورئيس الدائرة الأعلى، وتمثل الرواتب والأجور، ونفقات الصيانة وغيرها، ولا يصنفها ضمن عرض النقد الضيق (M1) أو الواسع (M2) لهذه الأسباب.

ثانياً: - تطور حجم الائتمان المصرفي

شهد الائتمان النقدي تطوراً واضحاً حيث يلاحظ من الجدول ادناه ارتفاع في اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف بوتيرة مستمرة حيث بلغ (٧٤٤,٦٥٠) مليون دينار عام ٢٠٠٤ ثم ازداد بعد ذلك ليصل الى (٤٢,٠٥٢,٥١١) مليون دينار عام ٢٠١٩ وبمعدل نمو بلغ (٩,٢٪) وان سبب الزيادة في الائتمان النقدي يعود الى الإجراء الإصلاحي الذي قام به البنك المركزي العراقي والقاضي بتحرير الائتمان من خلال احكام الفقرة (٣) من المادة (٤) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ بقرار اتخذه مجلس ادارته في ٢٠٠٤/١/٢ ووضع موضع التطبيق في ٢٠٠٤/٤/١، مع الغاء خطة الائتمان وتحرير أسعار الفائدة المصرفية المدينة والدائنة، وكان لقانون المصارف التجارية رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ الأثر الواضح على زيادة الائتمان النقدي حيث أدى

الى توسـع نشاط المصارف من خلال المشاركة مع المصارف الأجنبية والجدول التالي يوضح تطور الائتمان النقدي للقطاعين العام والخاص والاهمية النسبية لهم وكما موضح ادناه:-

جدول (٣)

اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العراقية الحكومية والخاصة والاهمية النسبية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

مليون دينار

السنوات	الائتمان النقدي للمصارف الحكومية والمؤسسات العامة	الأهمية النسبية٪	الائتمان النقدي للمصارف الخاصة	الأهمية النسبية٪	اجمالي الائتمان النقدي الممنوح	معدل النمو٪
٢٠٠٤	355,525	47.7	٣٨٩,١٢٥	52.3	٧٤٤,٦٥٠	-
٢٠٠٥	767,163	44.7	٩٥٠,٢٨٧	55.3	١,٧١٧,٤٥٠	٪١٣٠
٢٠٠٦	783,884	29.4	١,٨٨١,٠١٤	70.6	٢,٦٦٤,٨٩٨	٪٥٥
٢٠٠٧	1,071,589	31.0	٢,٣٨٧,٤٣٣	69.0	٣,٤٥٩,٠٢٠	٪٢٩,٧
٢٠٠٨	609,153	13.3	٣,٩٧٨,٣٠١	86.7	٤,٥٨٧,٤٥٤	٪٣٢,٦
٢٠٠٩	1,043,895	18.3	٤,٦٤٦,١٦٧	81.7	٥,٦٩٠,٠٦٢	٪٢٤
٢٠١٠	8,837,205	75.4	٢,٨٨٤,٣٣٠	24.6	١١,٧٢١,٥٣٥	٪١٠٦
٢٠١١	16,567,721	81.4	٣,٧٧٦,٣٥٥	18.6	٢٠,٣٤٤,٠٧٦	٪٧٣,٥
٢٠١٢	23,340,407	82.1	٥,٠٩٨,٢٨١	17.9	٢٨,٤٣٨,٦٨٨	٪٣٩,٧
٢٠١٣	23,388,621	78.1	٦,٥٦٥,٠٩١	21.9	٢٩,٩٥٢,٠١٢	٪٥,٣
٢٠١٤	26,877,880	78.8	٧,٢٤٥,١٨٧	21.2	٣٤,١٢٣,٠٦٧	٪١٣,٩
٢٠١٥	29,077,603	79.1	٧,٦٧٥,٠٨٣	20.9	٣٦,٧٥٢,٦٨٦	٪٧,٧
٢٠١٦	29,849,818	80.3	٧,٣٣٠,٣٠٥	19.7	٣٧,١٨٠,١٢٣	٪١,١
٢٠١٧	30,833,886	81.2	٧,١١٨,٩٤٣	18.8	٣٧,٩٥٢,٨٢٩	٪٢,١
٢٠١٨	31,148,252	80.9	٧,٣٣٨,٦٩٥	19.1	٣٨,٤٨٦,٩٤٧	١,٤
٢٠١٩	34,252,158	81.5	٧,٨٠٠,٣٥٣	18.5	٤٢,٠٥٢,٥١١	٪٩,٢

المصدر: - الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات صادرة من:-

البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة، صفحات متعددة.

والشكل البياني التالي يوضح تطور الائتمان النقدي في المصارف الحكومية والمصارف الخاصة للأعوام (2004-2019):-

ثالثــاً:- تطــور رؤوس اموال المصــارف واجمالي الموجــودات والمطلوبات ومؤشــرات الكثافة المصرفية:-

سـجلت رؤوس امـوال المصارف العاملة في العـراق خلال فترة البحث ارتفاعـاً ملحوظاً حيث بلغـت (٢٤٣,٦٠٤) مليون دينار عام ٢٠٠٤ الى ان وصلـت الى (١٥,٥٠١,٢٧٦) مليون دينار عام ٢٠١٩ كما وسجلت اجمالي الموجودات أو المطلوبات تذبذباً خلال نفس الفترة اعلاه حيث بلغ رصيدها (١٦٢,٥٦٣,٧١١) مليـون دينار عـام ٢٠٠٤ الى ان وصلت في عام ٢٠١٩ الى (١٣٣,٢٥٤,٠٩٩) مليون دينار، تضمنتها فترات انخفاض خلال الاعوام ٢٠١١ و٢٠١٧.

أما بخصوص الكثافة المصرفية فنلاحظ من خلال الجدول أدناه بأن عدد الفروع بدء بالتزايد حتى عـام ٢٠١٣ حيـث بلغ عددها (١,٠١٤) فرع ثم بعد ذلك أخذ عدد المصارف بالتذبذب منذ عام ٢٠١٤ الـى ان وصـل عام ٢٠١٩ الى (٨٨٨) فرع بسـبب تصفية عدد من المصارف وسـيطرة داعش على (١٢١) فـرع متواجدة فـي محافظات نينوى،صلاح الديـن، الانبار منها (٨٤) فـرع تابع للمصارف الحكومية و(٣٧) فرع تابع للمصارف الخاصة، وكما مبين في الجدول ادناه: -

جدول (٤)
مجموع رؤوس الاموال في المصارف العاملة في العراق واجمالي الموجودات أو المطلوبات والكثافة المصرفية

السنوات	مجموع رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق (مليون دينار)	اجمالي الموجودات أو المطلوبات (مليون دينار)	مجموع فروع المصارف العاملة في العراق
٢٠٠٤	٢٤٣,٦٠٤	١٦٢,٥٦٣,٧١١	*ـــ
٢٠٠٥	٦٥٨,٧٣٢	١٩٧,٨٧٩,٣١٦	*ـــ
٢٠٠٦	٨٩٨,٧١٦	٢٥٣,٤٥٣,٦٢٥	٥٤٢
٢٠٠٧	١,٢٠٩,٨١٧	٢٨٢,١٨٠,٠٨٧	٥٤٩
٢٠٠٨	١,٩٢٢,١٢٢	٣٠٧,١٩٤,٩٤٧	٥٦٠
٢٠٠٩	٢,٣٤٧,٠٦٦	٣٣٤,٢٣٦,٩٠٢	٧٧٤
٢٠١٠	٢,٩١٤,٨٦٦	٣٦٣,٤٩٢,٥٩٥	٨٧١
٢٠١١	٤,٠٩٥,١٤٠	١٤٣,٨٠٣,٦٠٨	٨٨٩
٢٠١٢	٥,٩٠٠,٤١٩	١٩١,٢٤٠,٦٨٣	٩٩٤
٢٠١٣	٧,٥٩٥,٥١٢	٢٠٦,٥٥٤,٠٤٧	١,٠١٤
٢٠١٤	٩,١٠٥,٧٧٤	٢٢٦,٨٢١,٨٨١	٩٤٨
٢٠١٥	١٠,١٧٢,٣٩٨	٢٢٢,٩٩٨,٥٧٥	٨٣٠
٢٠١٦	١١,٨٢٦,٨٨٨	٢٢١,٣٦٢,٦٦٣	٨٦٦
٢٠١٧	١٤,٤٧٤,٤٦٨	١٥٦,٦٩١,١٢٩	٨٨٣
٢٠١٨	١٥,١٥١,٣٠٦	١٢٣,١٧١,٢٢٦	٨٦٤
٢٠١٩	١٥,٥٠١,٢٧٦	١٣٣,٢٥٤,٠٩٩	٨٨٨

المصدر:- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات صادرة من:-

البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة، صفحات متعددة.

المطلب الثاني:

اندماج المصارف العاملة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

اولا: - التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي

يواجه الاقتصاد العالمي اليوم تطورات عميقة وتغيرات سريعة بفعل تنامي ظاهرة العولمة، وما شكلته من ضغوط تنافسية متزايدة على اقتصاديات الدول ومن أكثر الأنشطة تأثراً بهذه التطورات القطاع المصرفي على اعتبار ان المصارف لها دور هام في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية بما يتوافر لديها من قدرات على تعبئة الموارد واستخدامها بشكل أمثل مقابل مشاكل وصعوبات يعانيها الاقتصاد العراقي وبالأخص القطاع المصرفي، ومن اهم هذه التحديات يمكن ايجازها بما يلي: -(سلمان كاظم خماط وهلال علي كاظم،٢٠١٥،ص١٧٧)

١- الاستقرار الأمني والاقتصادي: - لا يزال الوضع الأمني يشكل العقبة التي تحول دون تطوير القطاع المصرفي في العراق، أذ لا يمكن لهذ القطاع العمل في ظل بيئة امنية مضطربة، وبالمقابل فأن الاستقرار الاقتصادي وسلامة السياسات الاقتصادية يعد عاملاً مهماً في تطوير القطاع المصرفي، اذ لا يمكن فصل الوضع المالي والمصرفي عن الوضع العام للسياسة الاقتصادية، لذلك لابد من العمل الدؤوب على تحسين فرص نجاح اختيار وتطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة.

٢- تحفيز المصارف على تحسين خدماتها المصرفية بصورة جذرية وصولاً الى (٥١) خدمة التي ورد ذكرها في المادة (٢٧) من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ على الاقل في ظل اعتبارات المنافسة مع فروع المصارف الأجنبية بدلاً عن اتباع سياسات وصاية على المصارف الخاصة تقلل من تحديثه وتضعف من كفاءته.

٣- انحياز الحكومة بكافة مفاصلها لمصارفها في ظل قرارات عليا صدرت منها، على حساب مصارف القطاع الخاص الامر الذي يتمثل في هيمنة مصارف الدولة بنسبة ٨٩٪ من مجموع الودائع وعلى ٦٣٪ من ودائع القطاع الخاص.

٤- الحاجة الى تأهيل الموظفين الحاليين في المصارف وتوظيف موظفين ذوي كفاءات عالية في ميادين المالية والاتصال والاعلام، والحرص على اعداد برامج وتنظيم دورات تدريبية متطورة وتحسين المستوى لفائدة موظفي المصارف لتمكينهم من تطبيق التقنيات المصرفية والمالية العصرية عن طريق نقل التكنولوجيا المصرفية الى العراق بما يمكن من مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.

ثانياً: تحليل الاندماج المصرفي في العراق

استطاع القطاع المصرفي الخاص من تحقيق اندماج مصرفي بين مصرفين من المصارف الإسلامية وهي (العاصمة والدولي) استناداً الى قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي المرقم بالعدد (١٤٨) لسنة ٢٠٢١بجلسته المرقمة بالعدد الست مئة وسبعة بعد الالف المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٧، بهدف الرافعة المالية التي يتطلبها القانون لكي يجيز البنك المركزي للمصرف المتأخر برفع رأس ماله الى الحدود التي يقرها القانون والبالغة ٢٥٠ مليار دينار(مع العرض انه لا توجد حالة

عملية حقيقية للاندماج المصرفي في العراق)، أما في المؤسسات المالية غير المصرفية (الشركات) فقد حدثت عمليات اندماج في عدد من الشركات حيث بلغت عدد الشركات التي تم منحها موافقة على الاندماج تحت الفئة A (٢١) شركة وتحت الفئة B (٨) شركات.

يشار الى أن عددا ليس بالقليل من المصارف الخاصة حديثة النشأة لا زالت تواجه صعوبات لبلوغ رأس المال المقرر من قبل البنك المركزي.

وكانت الظروف غير مواتية على تطبيق الاندماج في ما مضى من الفترات الزمنية، ما دفع بالمركزي الى تأجيل إلغاء الاجازة الخاصة بالتأسيس للمصارف المتعثرة ومنحها مهلة لغاية ٢٠٢٢/٦/٣٠، وبغض النظر عن قسرية القرار من واقعيته فإننا نتناول الموضوع من زاوية مزايا الاندماج المصرفي الذي اثبت نجاحه في العديد من دول العالم المتطورة.

يسهم قرار الاندماج في تحقيق اهداف ومزايا للمصارف المندمجة، فعدا عن هدف رفع رأس المال فإنه سيجمع بين الخبرات التي تمتلكها المصارف المندمجة.

ثم أن الميزة الاكثر اهمية هي أن الاندماج سيحقق حوكمة فعلية لإدارة المصرف المنتج عن الاندماج، إذ ستسعى الهيئات العامة ومجالس الادارة الى اختيار الادارة الكفوءة من بين المصرفين، هذا أولاً.

أما الميزة الثانية والتي لا تقل اهمية عن الادارة الرشيدة للمصرف فان الرقابة على اداء المصرف ستتضاعف بالتأكيد عبر الشراكة بين المصرفين.

وبهاتين الميزتين ستتلاشى هيمنة المالكين على قرارات مجلس الادارة من خلال تنوع الاعضاء.

ويأتي قرار الاندماج ضمن خطة اصلاحية مهمة لقرار تحويل بعض شركات الصيرفة الى مصارف، إذ تعثرت العديد منها في قدرتها على رفع رؤوس اموالها، مما يضعها بين قرار الدمج او قرار إلغاء إجازة التأسيس.

ومن وجهة نظرنا كمحللين ومراقبين نجد ان الاتجاه نحو الدمج خطوة صحيحة شرط ان تكون هناك حوافز يقدمها البنك المركزي للمصارف المندمجة لتشجيعها على الاندماج.

ومن المفيد الاشارة الى ان كبريات المصارف الخليجية التجأت الى الاندماج المصرفي بهدف الاستحواذ على السوق المالي والمنافسة والاستثمار.

واحد من أبرز تحديات الاندماج المصرفي في العراق هو عامل يتعلق بعدم استيعاب التنازل عن صفة المالك الوحيد والمهيمن على القرارات التي غالباً ما تعيق نمو وتطور الاداء المصرفي.

وبصراحة وشفافية نقول بدأت مرحلة التنافس وتقديم الخدمات المصرفية وتنوعها وعدم الاعتماد على المنتج الواحد (نافذة العملة).

وذلك يتطلب ادارة رشيدة تتمكن من تخفيف شدة المخاطر المحتملة وخلاصة القول: عاد الهدف الذي أسست من أجله المصارف ألا وهو خدمة الزبائن ليستمر العطاء. (ياسر المتولي،٢٠٢١، https://alsabaah.iq)

ثالثاً: ـ تنظيم عمليات دمج أو اتحاد المصارف

استناداً الى ما ورد في تعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠١٠وتعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ (الفصل التاسع) المدرجة ادناه (مصدر): ـ

أولاً- يجب عند الدمج او الاتحاد توفر قرار من الهيئة العامة بالأغلبية المطلقة، لكل مصرف من المصارف التي ترغب بعملية الدمج او الاتحاد.

ثانياً ـ اجراءات الدمج او الاتحاد.

أ ـ يقدم طلب الدمج او الاتحاد الى البنك المركزي العراقي مرفقا» بالوثائق الآتية: ـ

(١) اسم المصرف الجديد بعد الدمج او الاتحاد.
(٢) اتفاقيه الدمج او الاتحاد
(٣) كيفية توزيع رأس المال في المصرف الجديد بعد الدمج او الاتحاد.
(٤) تعيين ممثل مخول رسمياً لمتابعة اجراءات الدمج او الاتحاد لدى البنك المركزي العراقي ومسجل الشركات.
(٥) قرار الموافقة على اتفاق الدمج أو الاتحاد لكل من المصارف الداخلة في الاتفاق المنصوص عليه في البند (ثانياً) من هذه المادة.
(٦) دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية عن اسباب الدمج او الاتحاد ونتائجه المستقبلية المتوقعة.
(٧) ميزانية المصارف الداخلة في الدمج أو الاتحاد لـ(٣) ثلاث سنوات الأخيرة.
(٨) اية بيانات او وثائق أخرى يرتأي البنك المركزي العراقي ضرورة تقديمها.

ب ـ يجري البنك المركزي تقييماً للوضع المالي للمصارف الداخلة في الدمج او الاتحاد وبمعرفة خبراء ومستشارين يعينهم البنك المركزي ويحدد مهامهم وفترة عملهم وأجورهم بقرار خاص.

جـ ـ تتحمل المصارف الداخلة في الدمج او الاتحاد اجور الخبراء والمستشارين بالتضامن

د- يصدر البنك المركزي قراره خلال (٦٠) ستين يوماً من تأريخ تسلم الطلب بالموافقة او عدم الموافقة على اتفاق الدمج او الاتحاد مستنداً الى تقرير الخبراء المعينين وتوصياتهم، على ان يرافق بالقرار بياناً كافياً بأوليات القرار واسبابه.

هـ- للمصارف المعنية الاعتراض على قرار البنك المركزي برفض قرار الدمج او الاتحاد لدى محكمة الخدمات المالية.

و- يقدم المصرف عند تسلمه قرار البنك المركزي خلال (١٠) عشرة ايام نسخة من دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية وقرارات المصادقة عليها في المصارف المعنية الى مسجل الشركات لتسجيله ونشره في صحيفتين ذات تداول واسع.

ز- على المصارف الداخلة في الدمج او الاتحاد دعوة هيئاتها العامة لاجتماع مشترك لتعديل العقد الناتج من الدمج او الاتحاد الجديد خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ اخر نشر لقرار الدمج او الاتحاد.

ح ـ يعتبر الدمج نافذاً من تاريخ آخر نشر في الجريدة الرسمية للعقد المعدل او العقد الجديد وتنتهي في هذا التاريخ الشخصية المعنوية للمصارف المندمجة او الداخلة في الاتحاد.

ط ـ يعد تصديق مسجل الشركات على عقد التأسيس الجديد بمثابة اجازة تأسيس للمصرف الجديد.

ي- تنتقل جميع حقوق والتزامات المصارف المندمجة أو الداخلة في الاتحاد الى المصرف الجديد الذي يعد المسؤول المباشر عنها تجاه دائني المصارف ومودعيها والمساهمين فيها وجميع المتعاملين معها.

ك- يقوم البنك المركزي بشطب اسماء المصارف المندمجة او الداخلة في الاتحاد من سجل المصارف وذلك بعد تزويده بصورة من العقد التأسيسي المعدل أو الجديد والمستوفي لإجراءات النشر القانونية.

ل- يمنح المصرف المندمج او المتحد الجديد ترخيصاً مصرفياً جديداً بشروط وأحكام تنسجم وهيكليته الجديدة ويضاف الى قائمة المصارف المسجلة في سجل المصارف.

م- تؤشر في سجل المصارف التغيرات التي تطرأ على المصارف المندمجة او المتحدة والمتعلقة بتعديل عقد التأسيس الجديد وتغيرات رأس المال وتغيير الهيكل الاداري تبعا لإجراءات عملية الدمج او الاتحاد.

ويتضح مما سبق ان تحقيق عملية الاندماج المصرفي بالشكل السليم يتطلب توافر المعلومات والشفافية بما يسمح بمعرفة البيانات التفصيلية التي تدعم عملية الاندماج، والذي بدوره يخلق وحدة مصرفية قادرة على المنافسة دون النظر الى الحجم فقط، حيث ان الحجم الكبير من عملية الاندماج ليس معياراً للنجاح، كما يتطلب ضرورة الانتهاء من هيكلة الاوضاع الداخلية للمصارف وخاصة فيما يتعلق بالقروض الرديئة حتى تنبني عملية الاندماج على أسس قوية وبميزانية نظيفة، وضرورة توافق ثقافات واغراض واتجاهات المصارف المندمجة خاصة اذا كان هنالك اختلاف في اساليب وطرق الادارة بينها، كذلك يعتمد مدى امكانية ونجاح الادارة في المصارف المندمجة على صياغة وتطبيق استراتيجية فاعلة لإدارة موارد المصرف من اجل تحقيق ربحية عالية حتى تكون جديدة بان تصبح مصرفاً شاملاً لتواكب التغيرات على الساحة المصرفية المتطورة وأن تقدم اكفأ الخدمات المصرفية الحديثة والخروج من رتابة الخدمات الكلاسيكية وأن تتعامل مع القطاعات الاقتصادية كافة ، لتحقق بذلك مستوى من الاستقرار والتطور المستهدف للاقتصاد الوطني.

المبحث الخامس
(الاستنتاجات والتوصيات)
الاستنتاجات:-

١. ان مزايا الاندماج المصرفي تفوق سلبياته في معظم الحالات، وقد اثارت معظم الدراسات الى فرص المكاسب في حالة المصارف الصغيرة أكبر من فرص المصارف الكبيرة.
٢. تعاني المصارف في الدول العربية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص من عدة عوامل تتمثل في صغر حجم رؤوس أموالها وتواضع هياكلها التمويلية وحجم اعمالها وضعف نوعية

الموارد البشرية والتكنولوجيا المستخدمة.

٣. عند تحليل مؤشرات المصارف الحكومية في العراق ومقارنتها بمؤشرات المصارف الاهلية تبين ان المصارف الاهلية تواجه منافسة شديدة من قبل المصارف الحكومية تقف عائق امام عملية تطور واستمرار هذه المصارف.

٤. هيمنة المصارف الحكومية على حركة السوق المصرفية بشكل واضح ولاسيما في هيكل الودائع المصرفية بسبب قرارات رسمية.

٥. على الرغم من اتباع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية مرنه عام ٢٠٠٩ لتشجيع المصارف على منح الائتمان الا ان نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي ما زالت منخفضة.

٦. يعد الوعي المصرفي أحد اهم الأسباب المؤدية الى زيادة اقبال الافراد والمؤسسات على الإيداع والاقتراض، اذ يلاحظ ان العراق يعاني من انخفاض الوعي المصرفي بين الافراد وضعف التعامل مع الجهاز المصرفي.

التوصيات: -

١- ضرورة قيام البنك المركزي بالعديد من الإجراءات التي تهدف الى تشجيع المصارف العراقية على الاندماج لتكوين مصارف أكثر قدرة على مواجهة التحديات والتهديدات المحيطة بها، منها حوافز مالية وحوافز ضريبية من خلال زيادة وعي المصارف العراقية بجدوى عمليات الاندماج مع مصارف أخرى، والمزايا والمكاسب المتحققة من عمليات الاندماج في ظل الظروف والتحديات التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية العراقية.

٢- في ظل العولمة والمنافسة الكبيرة التي تشهدها الساحة العالمية، يتطلب من المصارف العربية عموماً والعراق على وجه الخصوص القيام بدور أكثر فاعلية في عملية الإصلاح الاقتصادي والعمل على تعظيم الدور الاقتصادي والتوسع في إقامة المشاريع الوطنية الواسعة التي تحتاج الى تمويلات كبيرة على الساحتين المحلية والإقليمية.

٣- رسم السياسة الواضحة للمصارف من خلال اصدار القوانين والتعليمات الخاصة بعملية الاندماج المصرفي.

٤- توفير بيئة آمنة ومستقرة لعمل الجهاز المصرفي وتشريع القوانين التي تساعد على حماية المتعاملين مع الجهاز المصرفي لغرض زيادة الثقة بالقطاع المصرفي والسعي لتحقيق الشمول المالي.

٥- تستدعي التطورات المصرفية وضع مناهج تنظيم وتشغيل أساليب تقنية حديثة في الجهاز المصرفي العراقي ويتحقق ذلك من خلال اتباع استراتيجية وسياسة مصرفية فعالة عن طرق اصلاح عدة جوانب من النشاط المصرفي أهمها مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية، ومواكبة المعايير الدولية، مع ضرورة إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف ولا سيما الصغيرة منها لأنشاء مصارف كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية جديدة.

المصادر:

١- أسماء، قناد (٢٠١٣): "الاندماج المصرفي"، بحث منشور،الجزائر.

٢- المشـــهدي (٢٠٠٦)، أثير عبد الامير،"خيـــار الاندماج المصرفي وأثره فـــي تحقيق الميزة التنافسية"،جامعة القادسية،المجلد٨، العدد٢.

٣- العيساوي (٢٠٠٧)، عبد الكريم جابر،"الاندماج والتملك الاقتصاديات (المصارف انموذجاً)"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١.

٤- الصفار (٢٠٠٩)، فراس حســين علي (الاندماج المصرفي وانعكاســاته على السوق المالية (الولايات المتحدة الامريكية نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء.

٥- بوشـــلاغم فتيحة،رقياق حنـــان (٢٠١٥)،" الاندماج المصرف ودوره في تحســين المراكز التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أو لحاج- البويرة.

٦- حماد، د.طارق عبد العال (٢٠١١)، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية.

٧- جمعة، عبد الرحمن عبيد (٢٠١٤)،"اهمية الاندماج المصرفي في مواجهة تحديات المنافســة المصرفيــة (دراســة تحليلية للمصارف العراقية الخاصة باســتخدام نموذج الانحدار اللوجســتي)، المجلد٦، العدد١١، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية.

٨- ســلمان، هلال (٢٠١٥)، مجلة المثنى،" بعــض ملامح القطاع المصرفي العراقي ومتطلبات إصلاحه للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)"، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد٥، العدد٢.

٩- عبــد الحميد،د.عبد المطلــب (٢٠١٥)،"الاندمــاج المصرفي وخصخصــة البنوك (تحليل مقارن)"،ط١،الدار الجامعية.

١٠- عبد القادر، مطــاي (٢٠١٠)،»الاندماج المصرفي كتوجه حديــث لتطوير ومعرفة النظام المصرفي»،ابحاث اقتصادية وادارية، العدد السابع.

١١- محمد، سجى فتحي (٢٠١٤)،"المصارف العراقية بين خياري الاندماج والاستحواذ (دراسة تحليليــة للمصارف الاهلية العراقية المدرجة في ســوق العراق لــلاوراق المالية"،جامعة الموصل، مجلد٦،العدد (١١) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية.

١٢- محمد، ايناس عباس، «الاندماج المصرفي نظرة شمولية»، بحث منشور.

١٣- التقريــر الاقتصادي العربــي الموحــد ٢٠١٩ و٢٠٢٠،»التطورات النقديــة والمصرفية وتطورات أسواق المال في الدول العربية».

١٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٩، الشمول المالي في الدول العربية الواقع والافاق.

١٥- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢٠.ئ